

2016



حالة الأغذية والزراعة

تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي

في المناطق الفقيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا سيما الذين يعتمدون على الزراعة.

لتعظيم المنافع المشتركة المتأتية من جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، هناك حاجة إلى إحداث تحولات عميقة في نظم الزراعة والأغذية.

ينبغي إعادة توجيه سياسات التنمية الزراعية والريفية من أجل تعزيز اعتماد ممارسات مستدامة في مجالات الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية وسلوك المستهلكين. وينبغي، لدى القيام بذلك، إيلاء اهتمام خاص إلى قرابة 475 مليون مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة من ذوي الدخل المنخفض الذين غالباً ما تكون فرص وصولهم إلى التكنولوجيات والأسواق والائتمان محدودة للغاية. وهم بحاجة عاجلة إلى الدعم للتكيف مع تغير المناخ وإدارة المخاطر ذات الصلة. فبدون بناء القدرة على الصمود في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال الاعتماد الواسع النطاق لممارسات مستدامة في مجالات الأراضي والمياه ومصائد الأسماك والغابات، لا يمكن القضاء على الجوع في العالم.

عن تغير المناخ في الحاضر والمستقبل من آثار على الزراعة والأمن الغذائي. واستناداً إلى هذه الأدلة، يمضي التقرير في عرض المؤسسات والسياسات التحويلية التي يمكن أن تُيسر استجابة فعّالة لمواجهة تغير المناخ.

إن تغير المناخ يؤثر فعلاً على الزراعة والأمن الغذائي. وما لم تتخذ إجراءات عاجلة، ستكون ملايين أخرى من الناس معرضة لخطر الجوع والفقر.

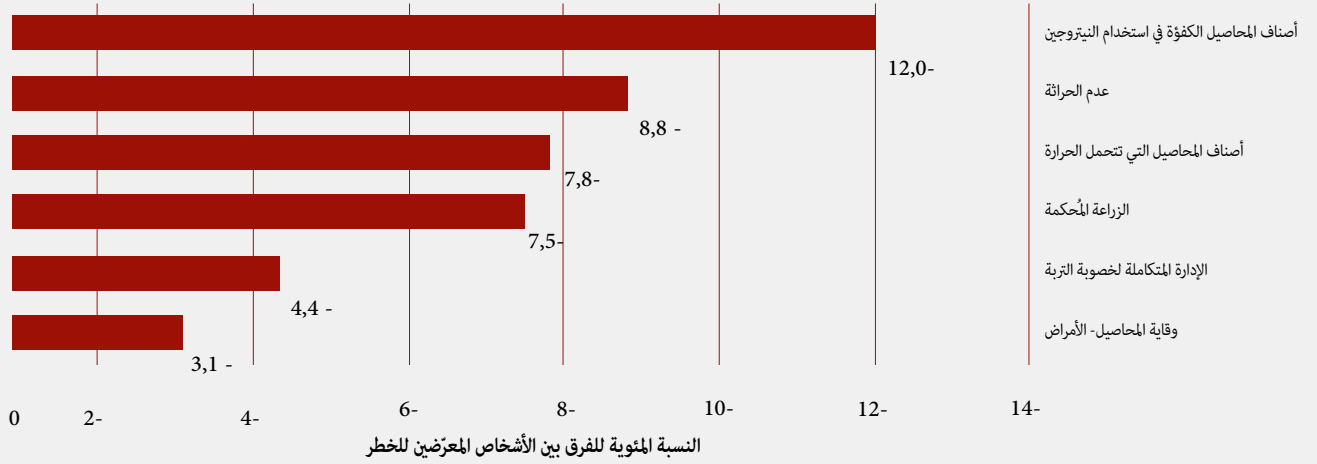
ستشهد الإنتاجية الزراعية تراجعاً إذا لم يتم التصدي لتغير المناخ، وستكون هناك عواقب وخيمة على الأمن الغذائي. فنقص الإمدادات الغذائية يمكن أن يتسبب في حدوث زيادات هائلة في أسعار الأغذية، وسيؤدي تزايد تغير المناخ إلى تفاقم تقلب الأسعار. وسيتأثر ملايين الأشخاص من ذوي الدخل المنخفض بشكل مباشر في الأقاليم التي تشهد أصلاً معدلات عالية من الجوع والفقر. ويرى التقرير أن من شأن نهج "سير الأمور على النحو المعتاد" أن يزيد من عدد الفقراء بما يتراوح بين 35 و122 مليون شخص بحلول عام 2030 قياساً إلى مستقبل بدون تغير في المناخ. وتتمثل الفئات الأشد تأثراً في السكان الذين يعيشون

يلتزم المجتمع الدولي الآن، عند اعتماد أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس، بإحداث تغييرات تحويلية ومستدامة لمواجهة تحدٍ غير مسبوق يتمثل في القضاء على الجوع والفقر مع معالجة الآثار المترتبة عن تغير المناخ. ومن ثم، يتعين الآن تحويل الالتزام السياسي إلى إجراءات ملموسة.

وفي هذا السياق، تقدم هذه النسخة من تقرير حالة الأغذية والزراعة أدلة عما يترتب



التغير في عدد الأشخاص المعرضين للجوع في عام 2050، مقارنةً مع السيناريو الأساسي، بعد اعتماد التكنولوجيات الزراعية المحسنة



المصدر: مقتبس من Rosegrant وآخرون (2014)، بالاستناد إلى عمليات محاكاة أجريت بواسطة نموذج IMPACT الخاص بالمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

الأوسع الخاصة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية. وستكون هناك حاجة إلى إعادة موازنة السياسات في مجالات، مثل تدابير الدعم الزراعي، والطاقة، والتغذية، واستهلاك الأغذية من أجل تيسير عملية الانتقال إلى نظم مستدامة للزراعة والأغذية. وموازاة إحداث تغييرات في مجال السياسات، ستكون هناك حاجة إلى تلقي الدعم من آليات تمويل الاستثمارات والأطر المؤسسية. وثمة حاجة إلى تدفق المزيد من تمويل أنشطة مواجهة تغير المناخ إلى الزراعة من أجل تمويل عملية تحول واسعة النطاق لقطاعاتها وتطوير نظم إنتاج غذائي ذكية مناخياً. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على المجتمع الدولي دعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها على تصميم وتنفيذ سياسات متكاملة تعالج الزراعة وتغير المناخ. وإذا لم تتخذ إجراءات الآن لجعل الزراعة أكثر استدامة وإنتاجية وقدرة على الصمود، فإن آثار تغير المناخ ستقوض بشكل خطير الإنتاج الغذائي في البلدان والأقاليم الأشد هشاشة. وإن التقاعس أو التأخير سيحجر البلدان الأكثر فقراً على مكافحة كل من الفقر والجوع وتغير المناخ في ذات الوقت.

تحسين دخلهم وفرص حصولهم على الأغذية. وإن اعتماد ممارسات إدارة محسنة سيساعد في تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى حد كبير. ولكن في حين أن مبادرات التكيف المصممة بشكل جيد يمكن أن تؤدي إلى عائدات أعلى على المدى المتوسط والطويل، فإنه سيتعين تقليل الحواجز التي تعترض سبيل اعتماد الممارسات الذكية مناخياً، لا سيما بالنسبة إلى أصحاب الحيازات الصغيرة والنساء المزارعات. ولا سبيل إلى تحقيق منافع دائمة إلا إذا كانت مدعومة بالسياسات والأطر المؤسسية وآليات تمويل الاستثمار المناسبة.

إن التزامات اتفاق باريس تدعم إجراء عملية تحول عالمية نحو أغذية وزراعة مستدامتين، لكنها تحتاج إلى العمل على جبهة واسعة النطاق

أخذت البلدان، في إطار مساهمتها المعتمدة المحددة وطنياً، على عاتقها التزامات قوية ببذل جهود في مجالي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في قطاع الزراعة. وهذا يعني أنه سيتعين إدراج الآليات القائمة المتعلقة بالتصدي لتغير المناخ في السياسات

وفي الوقت ذاته، تؤدي قطاعات الزراعة دوراً محورياً في التخفيف من آثار تغير المناخ، فالزراعة والغابات وتغيرات استخدام الأراضي تتسبب في خمس انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم. ويتناول هذا التقرير مجموعة واسعة من الخيارات لجعل نظم الزراعة والأغذية قادرة على الصمود أمام تغير أنماط المناخ مع الحد في الوقت نفسه من الآثار البيئية. لكنه يُقر بأن الحلول ليست كلها بالضرورة مفيدة للجميع، إذ ستكون هناك حاجة إلى القيام بخيارات صعبة وبتنازلات. إن تكاليف التقاعس ستتجاوز بكثير تكاليف تمكين منتجي الأغذية من الاستجابة بشكل فعال لتغير المناخ.

يبين التقرير أن جعل نظم الزراعة والأغذية مستدامة هو مسألة مجدية اقتصادياً ويمكن تنفيذها من الناحية الفنية. فالتقديرات تشير إلى أن إجمالي تكاليف التكيف وجعل نظم الزراعة أكثر قدرة على الصمود ليست سوى جزء من تكاليف التقاعس.

وفي ظل مناخ متغير، يمكن لقطاعات زراعية قادرة على الصمود إحداث تغيير تحوّل بالنسبة إلى أشد الناس فقراً في العالم، ومساعدتهم على

يهدف تقرير حالة الأغذية والزراعة، وهو أبرز التقارير السنوية الرئيسية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إلى إطلاع جمهور أوسع على تقييمات متزنة ذات أساس علمي للمسائل الهامة في مجالي الأغذية والزراعة.

فئات المواضيع:

الأغذية، الزراعة، الأمن الغذائي، تغير المناخ والتكيف معه والتخفيف من آثاره.

للمزيد من المعلومات:
esa-publications@fao.org

الموقع الإلكتروني:
www.fao.org/publications/sofa
مطبوعات منظمة الأغذية والزراعة:

www.fao.org/publications
مكتب العلاقات مع وسائل الإعلام:
FAO-Newsroom@fao.org

أكتوبر/تشرين الأول 2016
ISBN 978-92-5-809374-5
ISSN 0256-1190
192 صفحة.
210 × 297 ملم

متاح أيضاً باللغات:
الانجليزية والصينية والفرنسية
والروسية والاسبانية.

